الثورة الخميس 5 ذو الحجة 1431هـ الموافق 11 نوفمبر 2010م العدد (16801)

ثمان دول تتفق على إنشائه:

مركز صنعاء الاقليمي لمكافحة القرصنة.. خطوة جادة لمحاصرة الظاهرة

القرصنة ظاهرة خبيثة ألحقت أضرارا على المستوى العالمي فمن أبعدته الجغرافيا عن غدر القراصنة فإنه لا يسلم من الاكتواء بشررها المتطاير الذي ألقى بظلاله على الاقتصاد الدولي.

وقد أدرك العالم حجم خطر القرصنة وأبدى تعاونه في مكافحتها ودعم إنشاء مركز للقضاء عليها.. ونتيجة لذلك تحتم إنشاء مركز صنعاء الإقليمي البحري لتبادل المعلومات لمواجهة القرصنة البحرية والسطو المسلح والتي كان أحد التدابير الضرورية في توصيات اجتماع مدونة سلوك جيبوتي المنعقد في عام ٢٠٠٩م.. وقد شارك في اجتماع صنعاء ثمان دول وعدد من الهيئات الرقابية المختصة.

تغطية/ إياد الموسمي – حسن شرف الدين

الشئون البحرية

يوضح رئيس الهيئة العامة للشئون البحرية القبطان عبدالله إبراهيم أبكر قائلاً:

إن جميع الدراسات والمراجع البحرية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن ظاهرة القرصنة التي نحن بصدد الوقوف أمامها اليوم تعتبر ظاهرة غريبة على منطقة خليج عدن وغرب المحيط الهندي.. مشيراً إلى أن على الجميع وخصوصا على دول المنطقة التعاون في ما بينها لمكافحة هذه الظاهرة ودرء مخاطرها.

وفي الوقت الذي ندرك فيه أن أعمال السطو المسلح ومهاجمة السفن من قبل القراصنة أثناء مرورها وإبحارها قد أثرت على الملاحة البحرية الدولية المارة في خليج عدن، إلا أن الجمهورية اليمنية قد تضررت أكثر من غيرها من دول المنطقة من جراء أعمال القرصنة وتعرضت بلادنا لخسائر كبيرة، حيث أثر إلى حد كبير على القطاع السمكي وتعرضت العديد من السفن اليمنية للاختطاف من قبل القراصنة، كما تتعرض سفن لعدد من الدول الإقليمية للاحتكاك والهجمات المسلحة أثناء إبحارها في المياه الإقليمية والمياه الدولية، كما أن حركة السفن في الموانئ الواقعة في خليج عدن قد تأثرت بسبب ارتفاع أقساط التأمين بالإضافة إلى خسائر كثيرة غير منظورة.

وقال: أدركت بلادنا وفي وقت مبكر بخطورة هذه الظاهرة وكذا أهمية التعاون في ما بين دول المنطقة لإيجاد إطار عملي للعمل المشترك لمكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن، لأن مواجهة هذه الظاهرة مسئولية الجميع، وقد بذلت بلادنا جهودا متميزة بالتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية وجميع دول المنطقة المعنية بالمنطقة بهدف التوصل إلى إتفاق تعاون، وقد توجت تلك الجهود التي بذلتها بلادنا من العام ٢٠٠٥م بالتوقيع على مدونة سلوك جيبوتي في يناير ٢٠٠٩م.

وأضاف: نصت المادة الثامنة من المدونة على إقامة مراكز لتبادل المعلومات في عدة دول وعلى رأسها الجمهورية اليمنية، والاجتماع التنفيذي الذي أقيم بصنعاء خلال ثلاثة أيام لإقامة المركز بحضور وفود من الدول الموقعة على مدونة سلوك جيبوتي، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمة الدولية البحرية المشرفة على هذه الاجتماعات وكذلك الاتحاد الأوروبي، وتعتبر هذه الاجتماعات الخطوة العملية التمهيدية لبدء تشغيل المركز، حيث أن كافة الأجهزة والمعدات من المقرر أن تصل الأسبوع المقبل وسيبدأ التشغيل التجريبي لهذه الأجهزة قبل نهاية هذا الشهر.

وتابع: إننا على ثقة من أن المركز سوف يكون تشغيله على أعلى مستوى من الكفاءة، وبهذه المناسبة نعبر عن تقديرنا بالتعاون والدعم الذي حظينا به من قبل المنظمة البحرية الدولية والاتحاد الأوروبي من أجل إنجاح إقامة المركز في اليمن.

جهود دولية

ومن جهته أشاد ممثل المنظمة البحرية الدولية كريس ترليوني بجهود اليمن لإنجاز مدونة سلوك جيبوتي والذي تنص المادة الثامنة منه على إقامة مراكز وطنية لتبادل معلومات لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في اليمن وكينيا وتنزانيا.

وقال ترليوني إن المنظمة أيمو تعمل منذ ثلاثين عاما في مختلف أنحاء العالم والمنطقة العربية تحديدا على كبح ومكافحة القرصنة البحرية.

مؤكدا على أهمية إنشاء المركز الإقليمي للقرصنة في اليمن بما يكفل تبادل الخبرات والمعلومات لمواجهة ومحاربة القرصنة البحرية.

ونوه بدعم الاتحاد الأوروبي وإسهامه في مشاريع مكافحة القرصنة في المنطقة ومتابعة مدونة سلوك جيبوتي.

مثمنا دعم اليابان الذي قدمته لإنشاء المركز الإقليمي لمكافحة القرصنة في اليمن بمبلغ ١٣,٦ مليون دولار وكذا إسهام كل من فرنسا وهولندا والنرويج وكوريا في هذا المجال.

وأكد أهمية هذا الاجتماع في صنعاء من أجل التوصل إلى اتفاقيات لتأسيس وتشغيل مركز تبادل المعلومات لمكافحة القرصنة البحرية والتركيز على قضايا المنطقة تحت مظلة اتفاقية جيبوتي.

مشدداً على ضرورة تدريب القوات الأمنية البحرية وتعزيز تواجدها بما يمكنها من محاربة القرصنة البحرية بشكل مطلوب.

ولفت إلى أن السنة الماضية تم احتجاز ٥١ سفينة مع طاقمها وخلال العام الجاري تم احتجاز ٤٠ سفينة أيضا مع طاقمها وحاليا توجد ما يقارب من ٢١ سفينة و٤٦٠ بحارا لا يزالون رهن الاعتقال في الصومال.

وأكد أن القرصنة البحرية والسطو المسلح يمثل مشكلة مستمرة تؤثر على الصيد والسياحة في كل أرجاء المنطقة وتسبب خسارة اقتصادية كبيرة في صناعة السفن.

وأشار إلى أن هناك إجراءات كثيرة تجريها الهيئة اليمنية لمكافحة القرصنة، إضافة إلى الجهود التي تبذلها الجمهورية اليمنية في مكافحة القرصنة، وأن عملية القرصنة قد أدت إلى التأثير على حركة الملاحة البحرية وأثرت أيضا على البلد من الناحية الاقتصادية، ونحن نعرف هذه الأطراف كثيرة جدا، وكذلك أثرت على الحياة البحرية وهذه تشكل مشكلة كبيرة ليس فقط للجمهورية اليمنية وإنما للدول الأخرى كذلك، يعرف الجميع أن العالم يعمل من أجل مكافحة وقمع عملية القرصنة في السنوات الماضية منذ عام ٢٠٠٥م، وقد قمنا بعقد ندوة لتبادل المعلومات عن هذا الموضوع في صنعاء، وكان هناك عشر دول من الدول الموقعة عبرت عن رغبتها في مناقشة قضايا الأمن البحري والتحديات التي تواجهها كنتيجة لظاهرة القرصنة، وبالتالي كان هناك اتفاقية تعاون مشترك من أجل تدعيم التعاون في مجال تبادل المعلومات في البحر العربي وأيضا في غرب المحيط الهندي، وكان هناك أيضا ورشة أخرى في مجال الأمن البحري وتم عقدها في يناير ٢٠٠٦م بمسقط.. وقد تم إصدار قرار من المنظمة الدولية للشئون البحرية لإعادة هذا الاجتماع حيث كان في دار السلام ٢٠٠٨م، وبعد ذلك كان هناك اجتماع شبه إقليمي في ٢٠٠٩م، في تسع عشرة دولة من أجل مناقشة ظاهرة القرصنة في خليج عدن وغرب المحيط الهندي وكان ما يسمى مدونة سلوك جيبوتي، هذه المدونة قد وقعت عليه ١٦ دولة في المنطقة، ونحاول بناء على ذلك العمل على تدعيم ذلك من خلال هذا الاجتماع الاقليمي، وقد مثلت مبادرة إقليمية للتعاون الاقليمي، من أجل أن يكون هناك تفاهم لما تم التوقيع عليه من أجل المضي قدما في خطوات المدونة لمكافحة ظاهرة القرصنة في خليج عدن وغرب المحيط الهندي.. بالإضافة إلى القبض على القراصنة ومحاكمة المتهمين منهم بعمليات الاختطاف.

- ممثل المنظمة البحرية الدولية: نؤكد دعمنا للمركز وتشغيله قبل نهاية نوفمبر من العام الجاري

- رئيس الهيئة العامة للشئون البحرية: تبذل جهود منذ سنوات مع الجهات الدولية ذات العلاقة حتى وصلنا إلى مدونة سلوك جيبوتي

- الزماني: الاجتماع الإقليمي خرج بتوصيات هامة تؤكد أهمية مقترحات مذكرة تفاهم اجتماع مسقط

- مفوضية اللاجئين: اللاجئون يعانون من خطر القراصنة وإنشاء مركز في صنعا سيساعد في حمايتهم

تعاون مشترك

وأكد ترليوني أنه سيتم إنشاء عدد من المراكز في المنطقة وإنشاء مركز للتدريب والتأهيل في مجال مكافحة القرصنة.. والاجتماع الذي يعقد في صنعاء قد ناقش عدداً من القضايا الرئيسية فيما يتعلق بالمركز الذي سيقام في اليمن كمركز إقليمي لتبادل المعلومات البحرية لمكافحة القرصنة بالإضافة إلى الأدوار التي سيقوم بها المركز وتحديد احتياجات ومجالات التدريب في هذا المركز.. وتبادل الخبرات بين جميع الأطراف سيكون عاملاً رئيسياً لإنجاح العمل المشترك في تحسين الحركة الملاحية ومكافحة القرصنة.

اللاجئون

مساعد ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السيدة آن مايمان ترى ان هذا الاجتماع يحاول إيجاد حل لمشكلة القرصنة، وهذا الموضوع مهم جدا وصعب، لأنه لا يوجد حل قريب، المفوضية تعمل مع اللاجئين وكل عام اللاجئون يصلون إلى اليمن وهؤلاء غير قراصنة، لكنهم في سفر في البحر الذين يتواجد فيه القراصنة.. وهذه مشكلة، لأنه كيف يمكن أعرف هل هو لاجئ أو قرصان، وهذا ما يعرض حياتهم للمخاطر أكثر وتعبر عن سعادتها في عقد هذا الاجتماع باليمن وتؤكد أن المفوضية سعيدة في أن الاجتماع سيسفر عن إنشاء مركز في اليمن لتبادل المعلومات

أمن السواحل

من جانبه أوضح العميد علي أحمد راصع رئيس مصلحة خفر السواحل اليمنية ان امكانياتهم التقنية والبشرية تطورت كثيراً من أجل مكافحة عملية القرصنة البحرية والسطو المسلح وان هناك توجيهات من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشراء زوارق بحرية وتدعيم قوات مصلحة خفر السواحل للقيام بواجباتها على أكمل وجه.

وقال بأنه سيتم اضافة حوالي عشرة زوارق بحرية لمصلحة خفر السواحل خلال العام القادم ٢٠١١م مشيرا في هذا الصدد إلى أن خفر السواحل رغم حداثة نشأتها استطاعت إنجاز العديد من النجاحات في مكافحة هذه الظاهرة التي تعاني منها مختلف دول العالم كما تمكنت خلال الفترة الماضية من أستكمال بنيتها الأساسية لها في خليج عدن والبحر الأحمر، وقال بأن هناك أربعة زوارق جديدة لتدعيم خفر السواحل مقدمة من اليابان الصديقة وسلطنة عمان الشقيقة، منوها بأنه سيتوجه خلال الأيام القليلة القادمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاستلام زورقين حديثين وذلك في اطار التعاون القائم بين بلادنا والولايات المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة.

تعاون إقليمي

من جانبه قال ممثل الوفد الجيبوتي محمد موسى أن إنشاء مركز خاص بالقرصنه في اليمن له أهمية كبيرة بحكم موقع اليمن الهام الرابط لعدد من الممرات البحرية وان وجد مثل هذا المركز لاشك بأنه سيتم التضييق على القراصنة ويحد من عملياتها المتواصلة لاعتراض السفن التجارية ويعزز من الأمان البحري وعلى الرغم من أن هذا المركز هو لتبادل المعلومات إلا أن ذلك أثبت نجاحه من خلال المراكز التي تم إنشاؤها سابقا في كينيا وغيرها من المراكز ويوضح المشارك أن بلاده تولي قضية القرصنة أهميه بالغة استشعارا للخطر العالمي لظاهرة القرصنة على الدول المجاورة للمنطقة والتي منها اليمن وجيبوتي، وما تشكله من تهديدات على المستوى العالمي وينوه بالدور الذي تضطلع به اليمن واريتريا وجهودها في هذا المجال وقد أبدتا استعدادهما في التعاون مع المجتمع الدولي منذ أن برزت مخاطر القرصنة.

ويختتم بالقول: بين اليمن وجيبوتي حسن جوار وعلاقات متينة تاريخية وهذا ما نطمح إلى تعزيزه دوماً من أجل الحفاظ على أمن المنطقة ويؤيده السفير الأريتري بصنعاء الذي يقول: دول المنطقة المطلة على البحر الأحمر تواجه تحدي القرصنة وإنشاء مركز خطوة هامة للحفاظ على الملاحة الدولية والبيئة البحرية بشكل عام من مخاطر التلوث البحري التي تفرزها وتخلفها عمليات القراصنة كل البلدان المشاركة في هذا الاجتماع والذي وصل عددها إلى ١٦ دولة أدركت أن إنشاء مركز في اليمن شيء هام وضروري الأمر الذي جعلها تفعل مدونة سلوك جيبوتي والذي تم التوقيع عليه مسبقا بشأن مكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح باعتبار الظاهرة ألحقت أضراراً بحركة الموانئ العالمية وأدت إلى ارتفاع التأمين البري إلى السفن القادمة إلى المنطقة وحدت كذلك من أنشطة الصيد على السواحل في المحيط الهندي

توصيات

من جهته أوضح الدكتور ياسر الزُماني وكيل وزارة النقل للشئون البحرية أن الاجتماع الاقليمي للدول الأعضاء في مدونة سلوك جيبوتي بشأن مكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح على السفن في منطقة خليج عدن وغرب المحيط الهندي قد أوصى بأهمية أن تنظر الحكومات في المقترحات المفصلة في مذكرة التفاهم التي وضعها اجتماع «مسقط» ومقترحات اليمن لاجتماع صنعاء والدروس المستفادة من إنشاء مركز تبادل المعلومات (ReCAAP).. داعين الحكومات المشاركة للنظر في الموازنة التفصيلية لتشغيل المركز والوضع الدبلوماسي للموظفين الدوليين وغيرها من نقاط النقاش التي تم الاتفاق عليها ووضع مقترحات مفصلة مكتوبة لتتم دراستها في اجتماع عالي المستوى يتم عقده في وقت ملائم في المستقبل.

وأضاف: إن المشاركين رأوا حصر دور المركز في أنشطة مكافحة القرصنة طبقا لمدونة سلوك جيبوتي وتوسيع أنشطة المركز لتشمل مجالات أخرى تتعلق بالأمن والسلامة البحريين والبيئة البحرية كما كان التصور في مسودة مذكرة تفاهم عام ٢٠٠٦م حول التعاون الإقليمي «لتعزيز الأمن البحري» مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، وتم تطويرها إلى ورشة عمل المتابعة شبه الإقليمية حول الأمن البحري، والقرصنة والسطو المسلح ضد السفن التي عقدت في مسقط بسلطنة عُمان من ١٤ إلى ١٨ يناير ٢٠٠٦م.